قرطاس

▪ أحمد عبد الحسين

أبقارنا المقدّسة

الصديق الشاعر وليد حسين. وهو الناطق الإعلاميّ باسم وزير التربية. قدّم أمس اقتراحاً للوزير يقضي بأن يكون لطلبة العراق زيّ موحّد أسوة بطلبة الجامعة. قرأت ذلك أمس في الموقع الإلكتروني لوكالة شفق الإخبارية.

الخبر. إلى هذا الحدّ. مستساغ، رغم أنه يكشف اهتمام الوزارة غير المسبوق بما يلبس الطلبة ومراقبة أزيائهم، خاصة بعد تعميمات الوزارة إلى المدارس بملاحقة القمصان السود والسراويل الضيّقة والشعر الطويل وسائر المظاهر التي تذكّر بما يلبس جماعة "إيمو" التي هي. بالإضافة إلى القمة العربية المقبلة. الشغل الشاغل لحكومتنا الرشيدة.

غرابة الخبر في الألوان التي اقترحها الزميل وليد حسين، والأسباب الموجبة التي أوردها لانتقائه ألواناً دون غيرها، قال إنه "رفع كتاباً لوزير التربية اقترح فيه زياً موحداً لجميع الطلبة من اللونين الرصاصي والأصفر، لأن اللون الأخير "يسرّ الناظرين" وفق الآية الكريمة في سورة البقرة".

كثرتْ الضغوط على طلبتنا، واليوم نريدهم أن يلبسوا لوناً يشبه لون بقرة موسى عليه السلام، لا لسبب إلا لأنها "تسرّ الناظرين"، رغم أن هناك خلافاً بيّناً في فهم الآية القرآنية، فالآية لم تقل إن اللون يسرّ الناظرين بل البقرة نفسها، فهي لها ميزات كثيرة عدّدها موسى لقومه ومن بينها اللون الأصفر الفاقع، فلماذا نريد لأبنائنا أن يتشبهوا ببقرة. حتى لو كانت تلك البقرة محلاً لظهور معجزة في الزمن الغابر؟

عرفنا سبب اختياره اللون الأصفر الفاقع الذي سيجعل مرأى أبنائنا "يسرّ الناظرين" كما بقرة موسى "ع" فلماذا الرصاصيّ؟

أخشى أن يحاول صديقي الشاعر الناطق باسم الوزير أن يسوّغ لنا اللون الرصاصيّ باعتباره. مثلاً مثلاً. لون رماد نار إبراهيم "ع" المذكورة في القرآن الكريم.

لن يكون اجتماع الرصاصيّ والأصفر متناسقاً، حتى لو فرضنا أنهما لونان "مقدّسان"، لكنّ وجودهما معاً سيبدو مضحكاً ولن يبعث السرور لدى الناظرين.

نصيحتي لصديقي الشاعر ترك الطلبة وشأنهم في ما يلبسون، ليسوا أبقاراً ليبدو عليهم اللون الأصفر سارّاً، وليسوا مشبوهين لتلاحقهم الداخلية والتربية وتفرض عليهم ألوان ملابسهم وطريقة تسريح شعرهم، يكفيهم أنهم يحاولون أن يكونوا نافعين مستقبلاً في حاضر أسود كالذي نحياه، يكفيهم أنّ الآفاق مسدودة في وجوههم، يكفيهم أنهم يدرسون في بيوتهم الخالية من الكهرباء أغلب الأوقات، وفي صفوفهم المدرسية الخالية من كل مستلزمات الدراسة السويّة. كفى تصريحات بطرانة واقتراحات ماسخة توحي أن كلّ شيء وُفّر لطلبتنا ولم يبق إلا اللون الرصاصي ليكتمل التعليم في العراق.

لا تزيدوا الضغوط عليهم. اجعلوهم يلبسون ما يسرّهم لا ما يسرّنا. نحن الناظرين!!

اعتذار الى العلوم السياسية

أمس في عمودي المعنون "محطمو الأصنام" ارتكبتُ خطأً غير مقصود، ذكرت أن الكلية التي حُطّم فيها التمثال هي كلية العلوم السياسيّة، والصحيح أنها "كلية العلوم" – جامعة بغداد.

لا أعرف كيف تآمرتْ يدي مع الكيبورد على توريطي وتوريط كلية العلوم السياسية في هذا الأمر. أعتذر لكلية العلوم السياسية كادراً تدريسياً وطلبة عن خطئي هذا، راجياً منهم قبول الاعتذار.

حكومة السياسيين التجار

استخدام السلطة لتعطيل الصناعة والزراعة!

(١-٢)

كريم عبد

ماذا قدمت الحكومة لقطاع الزراعة؟

العراق هو أول بلد ديمقراطي تستولي فيه قيادات الأحزاب النافذة على إجازات الاستيراد الكبرى والصغرى، فيتحول مسؤولو الدولة وبطانتهم تجاراً يستخدمون سلطتهم لتعطيل تطور الدولة والمجتمع

الاقتصاد العراقي مُعطَّل، وحكومة المالكي الثانية مثل الأولى، كانت سياستها ولا تزال تهدف إلى إدامة هذا التعطيل. وهذه ليست تُهمة بالنسبة لحكومة السياسيين التجار، أي سلطة الأحزاب الدينية التي تسلمت البلد بعد نيسان (ابريل) ٢٠٠٣، ففي ٢٠٠٩ وخلال لقاء مع الجالية العراقية بلندن، قال مسؤول حكومي عن خطط الحكومة لتطوير الصناعة والزراعة، قال: "العراقيون لا يحتاجون للصناعة والزراعة، يمكنهم العيش من عائدات النفط والسياحة"!! وهذا هو التعبير الصريح عن البرنامج السياسي للأحزاب الدينية، أي إفقار العراق وتبديد ثروته بتحويله إلى بلد استهلاكي لمصلحة السياسيين التجار. وخلال الشهور العشر القادمة سيتم تبديد مئة مليار دولار أخرى! هي موازنة ٢٠١٢ التي أقرها البرلمان أخيراً. سيتم تبديد هذا الرقم الفلكي، الذي تحلم به دول وشعوب، مثلما تم تبديد أكثر من ٥٠٠ مليار دولار منذ ٢٠٠٥ دون أن يرى العراقيون أي تطور حقيقي في حياتهم، فلا برامج عملية لحل أزمة السكن الخانقة، أو أزمة المدارس والأقسام الداخلية، أو رفع سبعة ملايين مواطن من تحت خط الفقر، ناهيك عن رؤية البنى التحتية التي لا يمكن للاقتصاد الوطني أن ينهض بدونها!!

هذه هي طريقة الأحزاب الدينية الهادفة إلى نهب المال العام بشكل (قانوني)! فبالإضافة إلى العمولات والبنود السرية في عقود النفط والكهرباء التي أصبحت فضائحها على كل لسان، فقد تم تقاسم إجازات الاستيراد الكبرى والصغرى بين قادة هذه الأحزاب وبطانتهم، جاعلين العراق يعتمد على التجارة الخارجية فقط! فحكومة المالكي التي تدفع أكثر من خمسين مليار دولار رواتب للموظفين سنوياً، تعلم بأن هؤلاء الموظفين ينفقون رواتبهم على شراء البضائع الاستهلاكية، وهذه البضائع مستوردة من قبل طبقة السياسيين التجار، فتعود المليارات إلى جيوبهم. فهؤلاء هم من يصمم ستراتيجيات التخلف الحضاري عبر تعطيل الصناعة والزراعة، بل والمشاريع السياحية أيضاً.

إن الدول والمؤسسات الاقتصادية الصناعية والزراعية والخدمية في مختلف بلدان العالم، بدءاً من سويسرا مروراً بالهند ودول الخليج العربي وليس انتهاءً بالصين، قد تطورت من خلال تبني النظرية المعاصرة لصناعة الثروة، والتي تعتمد على (المعرفة والمعلومات والكفاءات العلمية التي تستخدم المعرفة وتدير المعلومات) بما يضمن نجاح المشاريع الصناعية والزراعية، لكن في (العراق الجديد) يحدث العكس تماماً، ففي العراق عائدات نفطية هائلة، وفيه ١٣٠ ألف مهندس، ناهيك عن مئات العلماء المرموقين في مختلف الاختصاصات، أي أن العراق يملك ثروة مالية طائلة وكفاءات علمية متقدمة بوسعها النهوض بالبلد في مختلف المجالات، لكن ما يحدث عندنا هو عكس ما يحدث في سويسرا والصين والإمارات العربية، فبدل صناعة الثروة واستثمارها وتطويرها، يتم هدر الثروة وإبعاد الكفاءات العلمية والاعتماد على الجهلة وحملة الشهادات المزورة والضمائر المزورة!!

فالعراق هو أول بلد ديمقراطي تستولي فيه قيادات الأحزاب النافذة على إجازات الاستيراد الكبرى والصغرى، فيتحول مسؤولو الدولة وبطانتهم تجاراً يستخدمون سلطتهم لتعطيل تطور الدولة والمجتمع، يعرقلون أية محاولة جادة وممكنة لعودة الكهرباء كي تبقى الصناعة والزراعة معطلة، فيكرّسون التجارة الخارجية التي يديرونها هم بأنفسهم حيث الأرباح بمليارات الدولارات سنوياً بينما الخدمات تتراجع من سيئ إلى أسوأ، فعندنا سبعة آلاف مدرسة نقص بينما نستورد معجون طماطم بمئة مليون دولار سنوياً!!

سوء استخدام السلطة

إذا صادف إن هناك سياسياً يعمل في الوقت نفسه تاجراً أو رجل أعمال، فإن القوانين المعمول بها في جميع الدول الديمقراطية، تُحرم عليه استخدام سلطته أو علاقاته بمراكز القرار لضرب الصناعة والزراعة في بلده لمصلحة نشاطه التجاري، إن عملاً كهذا يُعتبر جريمة بحق الدولة والمجتمع، وهذا ما يسمى بسوء استخدام السلطة الذي يُحاسب عليه القانون.

قبل أكثر من سنتين، وعبر ندوة في (فضائية الحرة) عن أسباب تعطيل الصناعة والزراعة، قال رئيس نقابة المهندسين العراقيين "إن وكيل الوزير في الوزارة المنوط بها تطوير صناعة السمنت هو الذي يملك إجازة استيراد السمنت من الخارج"! فأضاف الضيف الآخر "وفي وزارة الزراعة يحدث الشيء نفسه، فثمة موظفون كبار في الوزارة هم من يملك إجازات استيراد الفواكه والخضراوات" فكيف يمكن لهذا النمط من المسؤولين التجار أن يسمحوا بتطوير الصناعة والزراعة؟

وخلال عملية تحويل العراق إلى بلد استهلاكي بالكامل، أصبحت المفارقات تتكرر يومياً دون أن تقدم حكومة المالكي أي تفسير يوحي بأنها تحترم عقول العراقيين وحقوقهم ومصالحهم، وكمثال: فبدل دعم وتطوير الصناعة والزراعة المحلية لكي يتمكن العراقيون من إنتاج مفردات البطاقة التموينية ذاتياً، وهو مشروع ضروري وممكن، تقوم حكومة المالكي بدفع مليارات الدولارات لوزارة التجارة سنوياً لاستيراد تلك المفردات من الخارج، ومقابل تلك المليارات فإن العراقيين لا يتسلمون إلا أقل من نصف مواد الحصة التموينية!!

ورغم أن جميع الفضائيات العراقية قدّمت الكثير من البرامج المباشرة حول نقص وتعطيل مواد الحصة، وتكرار فضائح المواد التالفة المستوردة من قبل الوزارة، واستجواب الوزير الأسبق ووكيل الوزير اللاحق ومواجهتهما بحقائق الفساد من قبل البرلمان، لكن نوري المالكي كان دائماً يقف إلى جانب هذا النمط من الوزراء، فبدل إقالتهم وإحالتهم إلى القضاء، يطلب منهم تقديم استقالتهم فيقبلها ويبقون محافظين على امتيازاتهم، أما ملفات الفساد فتبقى في الأدراج أو يتم إتلافها!!

ومقابل سوء استخدام السلطة هذا، لا نجد أي اعتراض جدي من قبل البرلمان وهو السلطة التشريعية والرقابية! ولا من القضاء الذي يُفترض أن يكون متابعاً لسياسات الحكومة الداخلية والخارجية وتأثيرها على حياة العراقيين ومصالحهم. وإذا كانت جريمة تبديد هذه الثروات الهائلة لا تهم البرلمان ولا القضاء فأين هي سلطة الرقابة الرسمية إذن؟! ومن ترى سيقف إلى جانب هذا الشعب المظلوم؟

ونتيجة لإصرار المالكي على هذه السياسة، أصبحنا أمام اقتصاد مُعطَّل: أحد صفاته ركود سوق العمل وازدياد معدلات البطالة باستمرار. ومرد هذا الركود هو إهمال الدولة للقطاع الخاص والقطاع المشترك الزراعي والصناعي والخدمي، إذ لا تكفي مبادرات رجال الأعمال وحدها، حيث أزمة الكهرباء وارتفاع أسعار الوقود ترفع كلفة البضاعة المحلية، ولا تكتفي الحكومة بهذا الإهمال، فهي أيضاً تُعطل النظام الضريبي الذي يُفترض ألا يسمح للبضائع الخارجية بغزو الأسواق العراقية على حساب الصناعة والزراعة المحلية.

مبادرة أم كارثة ؟!

ربما يحلو للبعض أن يذكّرنا بما يسمى بمبادرة المالكي الزراعية، وإليكم هذا المثال الذي تكرر في محافظات عدة: إن منطقة الزبير معروفة بإنتاجها الزراعي خصوصاً الخضراوات التي تكفي البصرة وتفيض عن حاجتها، وهو من أفضل الأنواع، لكن في الصيف الماضي ظهر فلاحو الزبير عبر إحدى الفضائيات ليوضحوا تجربتهم مع مبادرة المالكي الزراعية التي وفرت للفلاحين فرصة اقتراض مبالغ كبيرة لاستثمارها في الزراعة، وهذا ما حصل لفلاحي الزبير، ولكن وبعد جني المحاصيل الوفيرة وقبيل تسويقها، تبين أن أسعار مثيلاتها المستوردة من إيران أقل من كلفة إنتاجها!! كان فلاحو الزبير في حالة من القهر والخسارة وهم يتساءلون: من أين لنا إعادة الملايين التي استلفناها من المصرف؟

لم نستطع، في الواقع، أن نعرف إلى أين وصلت محنة هؤلاء المزارعين، ولكن المتوقع هو احتمالان، فإما أن يتورطوا بدفعها على أقساط، وهذا يعني أنهم سيزدادون فقراً أو أن تقوم الدولة بإعفائهم من القروض، وهذا حل منطقي ولكن حتى في حالة وجود مثل هذا الحل الافتراضي، فالسؤال هو: لماذا يتم تبديد كل هذه الأموال والجهود إذا كانت الدولة (عاجزة) عن تنشيط نظام ضريبي يحمي البضاعة المحلية من الإفلاس؟ هل هي رسالة حكومية لفلاحي العراق أن يهجروا الزراعة نهائياً؟!

قتلى الحجارة الكبيرة

طالب عبد العزيز

بين الأخبار التي تناقلتها وسائل الإعلام عن مقاتل شباب (الإيمو) التي تجاوزت الـ ١٠٠ في بغداد وبين تصريحات المسؤولين العراقيين الخاصة بالحريات والثقافة والمجتمع المدني ودولة المؤسسات وأهميتها في تفعيل المجتمع والتساوق مع الحياة المدنية فجوة كبيرة،لن تردمها أعمدة الصحف ولا فتاوى المرشدين،لأن مسافة الوعي بين جيل يتطلع لحياة جديدة تتناسب مع عمره وفسلجة جسده وتصوراته للعالم الذي يمور تحولا وتغييرا، وبين جيل يقيس المحلل والمحرم بملعقة وعيه،إذا لم نقل بأنه يجد في كل ظاهرة خارج تفكيره تهديدا ومحوا لمكتسباته التي لا يريد التفريط بها وإن كانت بحساب الدم .

ولأن القتل ظاهرة عراقية حياتية بحق،لأننا لا نملك وسيلة للتخلص من الخصوم خارج القتل ،ولأن ملوك الطوائف أحكموا قبضتهم على أعناقنا دونما وازع من دين ومن ضمير فقد أفتى من أفتى بقتل هؤلاء الشبان،لكن المشكلة أنْ لا تأكيد لفتوى دينية بعينها بقتلهم،مثلما لا تأكيد لجهة أمنية في وزارة الداخلية أو غيرها من المؤسسات،بقضية قتلهم لهذا وذاك يصلح السؤال الأوضح هنا : ترى هل تبنّى المجتمع قتلهم،هكذا كما يبدو،أو من يعلم،ربما أصبحت الفتاوى يقول بها المجتمع،لا رجل الدين ولا السياسي،وهل نعاني من مجتمع منضبط أخلاقيا إلى الحد هذا بحيث يكون القتل بالمسدس والبندقية والحجارة الكبيرة عرفا لديه؟!

في حديث لطبيب نفساني مفلسِفا ومعالجا ظاهرة المثليين(الطنطات) الذين شاع قتلهم في بغداد قبل نحو من ٤ سنوات على أيدي المتشددين من المنتمين للأحزاب الدينية داخل الأجهزة الأمنية قال: أعلمْنا السلطات بأن هؤلاء إنما يعانون انحرافات جسدية،وميولاً أنثوية،وهم خلقوا هكذا،وسلوكم هذا نابع من صميم بنائهم والمتغير الهرموني،فاتركوا أمر معالجتهم لنا،نحن الأطباء.. لا تقتلوهم، لكن لا أحد يسمع في عراق كل ما فيه متجه للقتل.فحدث الذي حدث ،حيث مورست ضدهم أشنع طرق القتل،وأقذر سلوك إنساني،وسط تهليل اجتماعي نسمعه في الباص والمدرسة والعمل والمقهى،نحن أمة لا تفهم الحرية إلا حمراء ،غاضبة ومنتصرة أبدا لوجودها النبيل،نحن سلالة نقية لكنها وجدت خارج الزمن،فيما العالم يتجدد في فهمه للحرية كل يوم.

قد لا تخرج ظاهرة الإيمو ومن قبلها حركة الشباب الساعية للتغيير عن كونها متجهات مباحة نحو الحرية ،داخل مدن فتّتها السياسة،أنهكتها القوانين التي لم يستفد منها سوى النخب الحاكمة،وسط مجتمع يتفنن في القمع،لكن المؤسسات التقليدية داخل الدولة العراقية تعيش أزمة حقيقية سببها وجود المُهدد هذا،الذي غالبا ما يكون غير معلوم،فهي تجد في الموسيقى والرقص والثياب والسينما والمسرح ووجود المرأة في الشارع وفي عشرات الاستثناءات التي يجد الجيل الجديد حياته خلالها المُهدد المرعب لوجودها، ولدينا من ممارسات المسؤولين في الحكومة الاتحادية والحكومات المحلية أكثر من دليل على ذلك.

ترى كيف نفهم الآلية التي فكرت بها وزيرة المرأة بفرضها نوعا من الثياب على الموظفين والموظفات في مؤسسات الدولة ،وكيف نفهم منع بث الأغاني في محطة راديو محلي ممول من مشروع البترو دولار،بمعنى أنه من أموال أبناء المدينة،وكيف نقرأ غياب المرأة من شوارعنا وأسواقنا إلا عند عيادات الأطباء،كيف نفهم الذكورة بوصفها الوحيدة في حركة الشارع اليومية،ومن يقف وراء إقصاء المرأة؟وراء رعبها وخوفها وهزيمتها داخلنا ؟

من يراقب الانهيارات المريعة في مؤسساتنا كافة ومن خلال الفساد المالي والإداري والاجتماعي... ،ومن خلال استغلال المتنفذين فيها لا يستغرب وجود الظواهر هذه (المثليين والمتشبهين بالنساء والمنجذبين لتقليد حركات مطربي الروك في الإكسسوارات ومن ثم حركات مثل الإيمو وغيرها يدرك أن رفضا يعتمل داخل المجتمع لكل ما هو تقليدي متشدد متخلف،ولا تقرأ الظواهر هذه بمعزل عن الحراك السياسي السيئ الذي يقودنا إليه زعماء العراق اليوم.

قد لا تختلف صورة المثلي أو فتى الإيمو عن صورة القاتل المتشدد فكلاهما نتاج اجتماعي،أفرزه حراك ما،لأن الأول يجد حريته في الصورة التي هو عليها، فيما يجد الثاني كمال صورته إنما يكمن في دم الأول،ترى من المنحرف فينا؟ ومن يقول بأن فتيان الإيمو إنما قدموا من المريخ واهم كبير،هم أبناؤنا الذين لم نحسن تربيتهم في أبعد الأحوال، إن لم يكونوا ضحية تفكيرنا الأصولي.

هناك من يفهم رقتنا هذه بأننا إنما ندافع عن وجود الظواهر المنحرفة بيننا،أو أننا من الناقمين على المؤسسات،وهذا خطأ كبير ووهم أكبر،نحن نحترم الدم ،أي دم ،لأننا لا نملك سلطانا على حياة الناس،أي ناس ،وما فتوى السيد علي السيستاني بحرمة قتلهم إلا دليل على صحة ما نعتقد ،لكننا نعتقد أيضا،ونبشر بظواهر قادمة أكبر من ظاهرة الإيمو ،بمفهومها (السلبي)،كما روجت لذلك بعض الصحف ،نتحدث عن جيل (إيمو)عراقي أصيل ،حقيقي، جاد،منظم،قوي،غير سلبي،هو نقمة شعبية عارمة ستطيح بالمؤسسات الخربة التي عملت وتعمل،منذ سنوات على تعطيل الحياة.

طلبة عراقيون في حفل تخرج.. لماذا يمنعون من احتفالهم بالحياة؟

هل الوظائف العامة للأحزاب حصراً؟

صبيح الحافظ

نعني بمفردة الحزب في موضوعنا هذا هي تلك الكتل والقوائم الفاعلة في العمل السياسي في العراق ، لذا اقتضى التنويه.

يعرّف الحزب السياسي بأنه كل جماعة منظمة على أساس مبادئ وأهداف مشتركة تساهم في تشكيل الإرادة السياسية على المستوى الاتحادي أو الإقليم أو المحافظات غير المنظمة بإقليم وتشارك في الشؤون العامة وتسعى إلى المشاركة في الانتخابات والاستفتاءات لتحقيق برامج محددة تتعلق بالشؤون السياسية أو الاقتصادية أو الثقافية للدولة وتمارس نشاطاتها بالوسائل الديمقراطية بهدف تداول السلطة سلمياً أو المشاركة فيها على أن تلتزم بالعمل السياسي الشريف والنزيه.

من جهة أخرى تكاد الأحزاب تمثل المكان التالي للدولة في مجموعة المؤسسات السياسية ، والحزب السياسي يعتبر من أقوى المنظمات التي ينظم فيها الرأي العام ويعبر عن نفسه من خلالها ، وفي الدول البرلمانية يعتبر الحزب أقوى الموجودات السياسية فيها ويكاد نشوء الحزب يوازي تاريخياً نشوء النظم البرلمانية لاسيما في بريطانيا.

ومن تعريفات الحزب كما عرّفه الفيلسوف (ادموند بيرك) ،حيث عرّفه بأنه "مجموعة من الناس اتحدوا للعمل بمجهودهم المشترك على تحقيق الصالح العام على أساس مبدأ بعينه يتفقون عليه" ، أي أن هدف الأحزاب هو تحقيق الصالح العام ، (نشدد هنا) على جملة (الصالح العام).ولكن كما نرى اليوم في العراق أن القوائم والكتل السياسية وهي تمثل الأحزاب في موضوعنا هذا لم تكن هدفها الصالح العام وإنما الظاهر كما نراه في بعض منتسبي هذه الكيانات هو مصلحتهم الشخصية من خلال انتمائهم إليها للحصول على الوظائف العامة والامتيازات التي تمنح لهم بموجب تلك الوظائف.

ومن دلالات ذلك أن إحدى النائبات وهي تهاجم قيادة كتلتها الفاعلة في السياسة العامة بقولها وتصريحاتها في وسائل الإعلام أن وزراء الكتلة يتملقون إلى كتل أخرى نافذة ولا ينفذون مطالب أعضاء كتلتنا ، حيث طالما طلبنا منهم درجات وظيفية لإعطائها لجمهور أعضائنا إلا أنهم يرفضون ولا يقبلون بل يعطونها إلى الكتل الأخرى من أجل البقاء أكثر وقت ممكن في المنصب التنفيذي ، وتضيف هذه النائبة بوصف كتلتها أنها متكونة من ثلاثة خطوط ، الأول القيادات العليا والثانية القيادات الوسطية وكلاهما يتصرف بمعزل عن الخط الثالث الذي لا يعرف بتوجهات الكتلة إلا من خلال وسائل الإعلام.

وهناك نائب آخر من نفس الكتلة يشعر بأن هناك امتعاضاً كبيراً من نواب الكتلة تجاه وزرائها وذلك لعدم حصول جمهور القائمة على الوظائف بالعكس من نواب القوائم الأخرى ، وتابع هذا النائب بقوله: " حينما نسأل الوزراء عن سبب هذا الأمر " يقولون لنا أن السبب هو الإلتزام بالضوابط وهو أمر صحيح مستدركاً بالقول :لكن الأطراف الأخرى تخالف هذه الضوابط لماذا لا يعمل بالمثل ؟

هكذا ينظر المنتسبون للكتل والكيانات السياسية في ما يخص الوظائف العامة في الدولة ، فهذه يجب أن تكون من حقهم ومن حصتهم وأن لسان حالهم يقول للآخرين (غير المنتسبين) :لا تقتربوا لحقوقنا كوننا حزبيين ، أما العناصر والكفاءات المستقلة غير المنتمية إلى أي حزب أو كيان سياسي آخر ليس له مكان في الوظائف العامة فليذهب ويشرب الماء من البحر ، كأنما الأمر في تكوين الكتل والأحزاب هو هدفها مصلحة منتسبيها وليس لمصلحة الصالح العام.